الأمم المتحدة
S/PV.8123

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨١٢٣

الخميس، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ٥٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد وولدغيما
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألفاريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد بياغيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد ثامبرانا توريليو
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1742320 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٥٠/٩.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السفير فولوديمير يلتشينكو، الممثل الدائم لأوكرانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير يلتشينكو.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) '٤' من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إلى المجلس تقريرا بشأن عمل لجنة الجزاءات المفروضة على السودان يغطي الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويسرني أن يجري تقديم هذه الإحاطة الإعلامية في شكل جلسة علنية الأمر الذي من شأنه تعزيز شفافية عمل اللجنة.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ناقشت اللجنة التقرير الأول لفريق الخبراء المعني بالسودان واتخذت إجراءات متابعة بشأن جميع التوصيات الواردة في التقرير. كما عدلت اللجنة أحد الأسماء المدرجة على قائمتها للجزاءات وتلقت تقريرا فصليا مستكملا من فريق الخبراء. وإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة للمرة الأولى اجتماعا مشتركا مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

وقدم الفريق في ٨ آب/أغسطس إلى اللجنة تقريره الأول عملا بالفقرة ٢ من القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧). وأفاد الفريق بأنه لم يحرز أي تقدم يذكر في عملية السلام في دارفور على مختلف المسارات. وتمثلت نقطة الخلاف الرئيسية في أن توقعات الجماعات المتمردة الدارفورية تجاوزت التنازلات التي كانت الحكومة على استعداد لتقديمها.

وقدم الفريق أيضا وصفا مفصلا للتوغل المسلح للجماعات المسلحة الدارفورية في دارفور من ليبيا وجنوب السودان في أيار/مايو من هذا العام. وأشير إلى أن المتمردين قد تكبدوا خسائر فادحة، من حيث المعدات والأفراد على السواء. ودمرت قوات الأمن كمية كبيرة من المعدات والمركبات العسكرية أو صادرتها. ووردت تقارير عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أثناء الاشتباكات بين قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة الدارفورية.

ولاحظ الفريق أيضا أن حكومة السودان تواصل نقل الطائرات العسكرية إلى دارفور دون الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الحالي الذي أخفق في نزع سلاح الميليشيات.

وأبرز الفريق المشاركة الكبيرة للعناصر المسلحة الدارفورية كمرتزقة في النزاعات في ليبيا وجنوب السودان.

وفيما يتعلق بتعاون الحكومة مع الفريق، أقر الفريق بتعاون الحكومة الإيجابي أثناء بعثاته إلى السودان مشيرا إلى استمرار رفض منح تأشيرة للخبير المالي.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اجتمعت اللجنة للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء بشأن تقريره الأول ولمناقشة توصيات الفريق. وحضر منسق فريق الخبراء الاجتماع شخصيا بينما شارك خبيران آخران عن طريق الفيديو. وأشاد العديد من أعضاء اللجنة بالفريق على الجودة العالية للتقرير ورحبوا بزيادة التعاون بين حكومة السودان والفريق. وأكد العديد من أعضاء اللجنة أن الحالة العامة في دارفور قد تحسنت بشكل كبير. وقد أصدر بيان صحفي عقب اجتماع اللجنة.

وأنتقل إلى التوصيات الخمس التي قدمها الفريق إلى اللجنة، وافقت اللجنة على إجراءات المتابعة المقترحة بشأن التوصيات. وفي إطار متابعة التوصية ١، كلفت اللجنة الفريق بصياغة مذكرة مساعدة على التنفيذ لإعداد وثائق تحديد المستخدم النهائي لكفالة التنفيذ السليم للفقرة ١٠ من القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠).

وفي إطار متابعة التوصيتين ٢ و ٣، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر تشجع فيها الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقرير عن التنفيذ على أن تفعل، مع التركيز بصفة خاصة على العقبات التي تحول دون تنفيذ تدابير الجزاءات. لكن اللجنة لم تتلق حتى الآن أي تقرير عن التنفيذ استجابة لتلك المناشدة، وأبلغتها البعثة الدائمة لجنوب السودان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر بأن حكومة جنوب السودان لم تتمكن من تنفيذ تدابير الجزاءات بسبب الحرب الأهلية الدائرة حاليا.

وفي إطار متابعة التوصيتين ٤ و ٥، بشأن تعاون السودان والدول الأعضاء الأخرى مع الفريق، وجهت اللجنة رسائل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر تشجع السودان وإحدى الدول الأعضاء على التعجيل بالرد على طلب الفريق بتقديم معلومات. ووجهت اللجنة رسالة أخرى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر تحث فيها حكومة السودان على تيسير تنفيذ ولاية الفريق في أفضل بيئة ممكنة، بما في ذلك عن طريق منح عدة تأشيرات وإصدار تصاريح السفر إلى دارفور للخبراء في الوقت المناسب. كما كررت اللجنة في الرسالة نداءها العاجل إلى حكومة السودان إعادة النظر في موقفها بشأن إصدار تأشيرة دخول للخبير المالي.

وتلقت اللجنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر رسالة من منسق فريق الخبراء يوصي بأن تنظر اللجنة في إضافة اسم موسى هلال عبد الله النسيم إلى قائمة الجزاءات. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر على التعديلات المقترحة على القيد في القائمة. وصدرت نشرة صحفية مطابقة ومذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في اليوم نفسه.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت اللجنة التقرير الفصلي المستكمل الثاني من الفريق. وفي التقرير المستكمل، تطرق الفريق بإيجاز إلى زيارته للتفتيش عن الأسلحة التي قام بها في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس بناء على دعوة من حكومة السودان. كما أشار الفريق إلى استمرار الجمود في عملية السلام. التقدم المحرز في حملة نزع السلاح قد وصل إلى طريق مسدود حينما رفض حرس الحدود بقيادة موسى هلال نزع سلاحه وإدماجه في قوات الدعم السريع. وفي حين لاحظ التعاون الإيجابي من جانب حكومة السودان، أكد الفريق مجددا قلقه لأن الخبير المالي لا يزال غير قادر على الوصول إلى السودان وأن الإجراءات الداخلية للحصول على تصاريح سفر إلى دارفور قد أدت إلى تأخر دخول الفريق إلى دارفور.

في الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٢٤ تموز/يوليه، أبلغت المجلس بأنني أعتزم عقد مشاورات غير رسمية مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن السودان وجنوب السودان في إطار متابعة للزيارة التي قمت بها إلى السودان في أيار/مايو. وبناء على ذلك عقدت اللجنة، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أول مشاورات غير رسمية مشتركة مع هاتين اللجنتين لمناقشة انتشار الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا وجنوب السودان ونهج مشترك لمعالجة هذه المسألة. كما شاركت أفرقة الخبراء التي تساعد اللجان الثلاث وأشارت إلى أن الجماعات المسلحة الدارفورية قد انتشرت خارج حدود السودان إلى ليبيا وجنوب السودان حيث كانت ضالعة في الاتجار بالأسلحة والمرتزقة وأنشطة غير مشروعة أخرى. كما ذكرت الأفرقة أيضا أن أنشطة الجماعات المسلحة متداخلة مع مختلف التحديات التي تواجه تلك الدول. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لعقد المشاورات غير الرسمية المشتركة. وشددوا أيضا على أهمية المضي قدما في العمليات السياسية

في البلدان الثلاثة ودعم الهياكل المؤسسية في البلدان الثلاثة. ولاحظ المشاركون كذلك أن التهديدات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات المسلحة الدارفورية تشهد على أهمية أوجه التآزر بين اللجان وأفرقة الخبراء والبعثات الميدانية للأمم المتحدة على أرض الواقع. وصدر بيان صحفي مشترك يتضمن موجزا للمناقشة عقب الاجتماع.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر تلقت اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء عملا بالقرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧). وستجتمع اللجنة خلال هذا الشهر للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء ولمناقشة توصيات الفريق الواردة في التقرير.

ختاما أعتزم أن أتطرق إلى ملاحظاتي الشخصية في إحاطتي الإعلامية بصفتي الرئيس المنتهية ولايته للمجلس المقرر عقدها في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير يلتشينكو على إحاطته الإعلامية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.